

منظمة شباب العطاء تكرم بن دغر لدوره في الارتقاء بقطاع الاتصالات

وتطلعناهم وهو ما تسعى اليه حكومة الوفاق للدفع بعجلة التنمية .
من جانبه أوضح رئيس منظمة شباب العطاء، من أجل الوطن عبد الله السريحي، أن برامج المنظمة تشمل تكريم مسنولي الحكومة المبرزين والذين يعملون على تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، وأشار الشبان في العمل مع الجهات الحكومية في مجالات التنمية العلمية والعملية لكي يكتسبوا الخبرة الكافية ويكونوا على استعداد لقيادة الوطن مستقبلاً.

الميثاق



وزارة المياه تستغيث بـ«مكافحة الفساد»

«وحيد عدن» يستولي على أصول حكومية بـ«84» مليوناً

لاتزال فضائح الفساد «الاخواني» تتكشف يوماً بعد يوم، داخضة الطهارة التي ادعوها كثيراً وزايدوا بها للوصول الى مفاصل الدولة.. ولعل قضية الفساد التي ننشرها هنا وبطلها القيادي «الاخواني» محافظ محافظة عدن تعد قطرة من مستنقع الفساد الاخواني في البلاد، فقد رفعت وزارة المياه والبيئة مذكرة إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، للتحقيق في قيام مؤسسة المياه والصرف الصحي، بمحافظة عدن، بالتعاون مع رئيس مجلس إدارتها المحافظ وحيد علي رشيد، ببيع وشراء أصول حكومية تقدر بـ"83" مليوناً و850 ألف ريال والتصرف بها، ولا تعرف مصير هذه الأصول بعد استيلاء المحافظ عليها ويبدو أن مصيرها مجهول.

والمسافة التي قطعتها، مع أن أحد المحاضر التي كتبت بحضور المحافظ تشير إلى أن السيارات لم تستخدم كثيراً.

وفي النتائج التي خرجت بها لجنة التحقيق من زيارتها لمحافظ عدن، تضمنت الوثائق فواتير لشراء السيارات، ولا يوجد أي دليل على أن مؤسسة المياه اشترت هذه السيارات بالرجوع إلى قانون المناقصات، وبالرغم من السعر الباهظ للسيارات الـ"12" التي تم شراؤها للقسم الفني في المؤسسة إلا أنها لم تستخدم؛ بعد الحديث عن حالة الانقلاط الأمني والادعاء بأنه تم سرقة إحدى السيارات.

اللجنة تقول: «إنها لم تحصل على أي وثائق تثبت حادثة السرقة مما يثير الريب والشك في الموضوع».

وتتحدث الوثائق عن أن مؤسسة المياه رفعت إلى محافظ المحافظة والسلطة المحلية بطلب بيع 11 سيارة، متبقية، وبالفعل قام المحافظ باستلام السيارات ورفع مذكرة إلى وزارة المالية لإشعارهم بالقيام بشراء السيارات وبمبلغ 3 ملايين ريال للسيارة الواحدة ولعدد (10) سيارات" والمحاضر المتوفرة لدى مؤسسة المياه تفيد شراء المحافظ لـ"7" سيارات فقط من أصل 12 سيارة، وبمبلغ مليونين وليس 3 ملايين، كما ورد في رسالة المحافظ لوزير المالية".

وتبين الوثائق: "ومع ذلك اشترى المحافظ السيارات الـ"11"، وبالمخالفة للقانون، حيث أن بيع هذه السيارات والتصرف بها هو من اختصاص وزارة المالية، التي رفضت هذا الإجراء بحجة أنها ستقوم

وقالت صحيفة "الأولى" المحلية اليومية، أنها حصلت على وثائق كاملة بما تقول وزارة المياه والبيئة إنها قضية فساد، وتضمنت الوثائق التي حصلت عليها صحيفة «الأولى» مذكرة من فوعة من الوزارة إلى هيئة مكافحة الفساد بعد تشكيل لجنة تحقيق من قبل الوزارة لاستيضاح أمر 12 سيارة "لاندكروزر" تم شراؤها بمبالغ باهضة من قبل مؤسسة المياه ومن ثم غموض مصيرها.

وبحسب لجنة التحقيق الوزارية، فقد اتضح أن "محافظ محافظة عدن الحالي ورئيس مجلس إدارة المؤسسة، أعطى مدير عام مؤسسة المياه بعدن، نجيب محمد أحمد إجازة، وتم تكليف فتحي السقاف كقائم بأعماله دون موافقة الوزير، وبالمخالفة للتعميم الصادر من رئيس الوزراء برقم(7432)، وتاريخ 18 ديسمبر 2012م"، ودون إيضاح الأسباب التي تقف وراء هذا التعيين في الوقت الذي تتم فيه المداولة عن صفقة بيع السيارات.

وقررت اللجنة أن مدير النقل والمواصلات ومدير الشؤون القانونية بالمؤسسة لم يتعاونوا في اللجنة، ولم يتم الحصول على معلومات كاملة بشأن السيارات المتبقية، ونسبة خدمة السيارات

12 سيارة «لاندكروزر» تم شراؤها بدون مناقصات

83 مليون و 850 ألف ريال أصول حكومية تم بيعها

إيقاف مدير عام مؤسسة المياه لتمرير صفقة فساد



ادانت استخدامها للقوة «المميتة» في قمع المتظاهرين

«هيومن رايتس»: تحقيقات الحكومة رديئة وغير محايدة



أشارت منظمة هيومن رايتس إلى أن سجل حكومة الوفاق فيما يتعلق بالتحقيق في حوادث قمع المظاهرات يظل رديئاً، وطالبت المنظمة في بيان لها الحكومة بالمسارعة إلى إجراء تحقيق محايد ومستفيض في حادث استخدام الأمن للقوة المميتة ضد متظاهرين في عدن يومي 20 و 21 فبراير من العام الجاري والذي أسفر عن وفاة متظاهر واحد وإصابة خمسة، ومحاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات. وأضاف البيان الذي تلقته «الميثاق» أن قوات من الجيش وأمن الدولة لجأت دون ضرورة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية بحق متظاهرين من الحراك الجنوبي.

ونقل البيان عن جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "يتعين على حكومة اليمن التحقيق في أسباب وقوع قتلى وجرحى في مظاهرة تبدو سلمية، مردفاً بالنظر إلى الإخفاق في التحقيق في حوادث مشابهة سابقة فإنه من اللازم للحكومة نشر ما تتوصل إليه ومحاسبة أي مسؤول أمني استخدم القوة المفرطة. ودعا البيان السلطات اليمنية إلى التقيد بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن

استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والتي تنص على استعانة قوات الأمن، إلى أبعد حد ممكن، بوسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى القوة.

منوها أنه في الحالات التي لا مناص فيها من استخدام القوة، يتعين على السلطات ممارسة ضبط النفس والتصرف بطريقة متناسبة مع خطورة الجرم ويتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون عدم

استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة.

وأوضح البيان أن هيومن رايتس وثقت خلال السنوات الثلاث الماضية العديد من الحوادث التي لجأت فيها قوات مسلحة إلى استخدام قوة مفرطة ظاهرة، وأعلنت الحكومة عن التحقيق فيها لكن نتائج تلك التحقيقات لم تنشر قط.

أخونة التعليم) تهدد عضوية اليمن في تربية الخليج



في الوقت الذي تمر فيه البلد بظروف استثنائية تتطلب تعاون الأشقاء ودعمهم لمسيرة التعليم.

وأكد حنظل أن وزير التربية والتعليم (الإخواني) يعمل منذ تعيينه في الوزارة على أخونة التعليم سياسة وفلسفة ومناهج وإدارة، مشيراً إلى قرارات الإحلال لكوادر التنظيم بدلا عن الكوادر المتخصصة والتربوية، فضلاً عن قرار الاستعانة بكوادر جامعة العلوم والتكنولوجيا (التابعة لتنظيم الإخوان) كهيئة استشارية للوزارة بدلا عن مركز البحوث والتطوير التربوي الذي يضم خبرة كوادر التربية.

حذرت النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية من فقدان عضوية اليمن في مكتب التربية والتعليم لدول الخليج العربي، في ظل بقاء وزير التربية والتعليم «الإخواني» في منصبه عقب إعلان التوجهات الجديدة وبدء الإجراءات الخيجية الهادفة لمواجهة الإرهاب ومحاصرة داعميه وناشطيه، الذين يأتي في مقدمتهم قادة تنظيم الإخوان المسلمين المحظورة أنشطته في المنطقة، ودعا محمد حنظل رئيس النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية - الأمين المساعد لاتحاد المعلمين العرب إلى سرعة تغيير وزير التربية والتعليم (الإخواني) الدكتور عبدالرزاق الأشول، وتعيين وزير لا ينتمي لتنظيم الإخوان الذي تم تصنيفه مؤخراً تنظيمياً إرهابياً وتم حظر أنشطة أعضائه في دول الخليج.

وأكد حنظل أن بقاء القيادي الإخواني الأشول على رأس وزارة التربية سينعكس سلباً على مستوى التعاون مع الأشقاء في الخليج، وقد يؤدي إلى فقدان اليمن عضويتها في مكتب التربية لدول الخليج

الإخوان ومخطط خصخصة الكهرباء

التيار الكهربائي عن العاصمة صنعاء ومختلف محافظات الجمهورية ناجم عن خروج أحد تربيينات غازية مأرب عن الخدمة جراء الاعتداءات التخريبية على خطوط وأبراج نقل الطاقة. وأوضح المصدر ان الفرق الفنية والهندسية طلبت الأسبوع الماضي التواصل مع شركة سيمنس الألمانية لإرسال أحد خبراءها لمساعدتها على استكمال أعمال الصيانة. مبيناً أن المحطة تعرضت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لأكثر من 200 اعتداء تخريبي، نجم عنها خسائر مالية مباشرة تفوق الـ 52 مليار ريال.

صفقات بأسعار مبالغ لشراء الطاقة من تلك الشركات إضافة إلى تزويد ما بالديزل.. وعلى الرغم من كل ذلك تعيش اليمن في ظلام منذ ثلاث سنوات.. وعلى الرغم من أن وزير الكهرباء من الإخوان ومحافظ مأرب وكذلك وزير العدل.. إلا أن الحكومة تواصل الصمت إزاء هذا العقاب الجماعي الذي يُفرض على الشعب.. والذي يأتي ضمن مخطط تأمري لخصخصة الكهرباء لصالح جماعة الإخوان في اليمن.. الجديد في هذه اللعبة هو دخول شركة (سيمنس) الألمانية - والتي يعتقد ان القيادي الاصلاحي حميد الاحمر وكيلها في اليمن - خط الاحتياجات العاجلة لضمان عودة التيار الكهربائي بعد خروج احد تربيينات غازية مارب عن الخدمة . وقال مصدر مسؤول بوزارة الكهرباء: "إن إستمرار انقطاع

تواصل عناصر الإخوان فرض عقاب جماعي على الشعب اليمني منذ ثلاثة أعوام بقطع الكهرباء على المدن اليمنية بصورة تكشف عن مخطط لتدمير هذا القطاع العام وخصخصته لصالح قيادات في حزب الإصلاح..وفي الوقت الذي تزعم وزارة الكهرباء أنها تقوم بشراء الطاقة من شركات خاصة في عرض البحر وعقدت

أين الطاقة المشتراة من شركات كهرباء الإخوان؟

